تقييم واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظر المستثمرين في المجال الرياضي

أ.د. يوسف بن عطية الثبيتي
أستاذ الإدارة الرياضية بقسم التربية البدنية بجامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة
نايف بن محمد سعد المقهوي
باحث دكتوراة في الإدارة الرياضية بجامعة أم القرى
المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة
Doi: 10.21608/jsbsh.2023.235680.2535

مقدمة الدراسة:

إن التقدم والتطور الصناعي باتَ أحد أهم المقاييس الحقيقية لمكانة الشعوب والأمم والدول والمجتمعات، كما أن الشباب هم من تُعوّل وتعقد عليهم الآمال والطموحات، وهذا ما تم إدراكه من قبل المجتمعات المتطورة الحديثة، وأصبحت تراهن عليهم أنهم قادةُ ذلك التطور، ومن سيدفع عجلة التنمية، لذا أصبح حتمياً زيادة الاهتمام بالمورد البشري كونه العامل الأهم في ذلك التقدم، وأحد أهم الروافد الأساسية المساهمة في التنمية والتطور.

واهتمت المملكة العربية السعودية بالمجال الصناعي اهتماماً بالغاً، وأولت تطويرهُ لأصحاب الكفاءة والقدرات العالية، فأنشئت العديد من المدن الصناعية، وأوكل لها عملية إنشاء وتأسيس وتطوير التجهيزات الأساسية لتلك المدن؛ لتواكب التقدم في المجال الصناعي الذي يعد رافداً مهماً للتنمية الاقتصادية.

والهيئة الملكية التي تندرج تحت وزارة الصناعة، كانت ولا زالت تعمل جاهدةً على تدريب وتطوير الكفاءات الوطنية في شتى المجالات الفنية والتعليمية والإدارية، فأنشت الكليات والمعاهد الصناعية والتقنية؛ لإعداد وتأهيل تلك الكوادر تأهيلًا عالياً، من خلال برامجَ ممنهجةٍ ومخطط لها بطريقةٍ علميةٍ وعالمية؛ لتشغيل وإدارة الصروح الصناعية بالمدن (إدارة الخدمات العامة بالهيئة الملكية، 2018).

لذلك يعد الإنسان هو الثروة الحقيقية، الذي به وعن طريقه تبنى الأمم وتتقدم، فعملية بناؤه تسبق بناء الأمم، وعملية بناء الإنسان تتطلب تضافر جهود جميع مؤسسات الدولة التعليمية والصحية والاجتماعية والرياضية، فتنمية الأحاسيس والوجدان وتعميق القيم، كلها عوامل تُسهم في إعداد وبناء الإنسان في جميع جوانب الحياة.

إن استثمار أوقات الفراغ من المشاكل الكبرى التي توليها الهيئات والمنظمات قدراً كبيراً من

الاهتمام والعناية، وقد تنوعت مظاهر الحياة الاجتماعية بمدن الهيئة الملكية الصناعية، بتنوع المناشطِ والفعاليات المقامة بها، إيمانًا من الهيئة الملكية بالدور الفاعل الذي تلعبه تلك المناشط والخدمات المصاحبة لها في رفع الروح المعنوية والشعور بالسعادة وزيادة الدافعية والإنجاز في البيئة الوظيفية، مما يُسهم في تحسين الأداء والبيئة المجتمعية، الأمر الذي يعد داعمًا لرفع مقومات جودة الحياة، تماشيًا مع خطط ورؤى وتطلعات القيادة (إدارة الاتصال والإعلام بالهيئة الملكية، 2020).

لقد أثبتت الدراسات العلمية أن النظرة للرياضة وأنشطتها المختلفة في العصر الحالي، بات أمرًا غايةً في الأهمية لكل مؤسسات الدولة، ويُنظر لها على أنها مسائل اقتصادية بالدرجة الأولى، كما يشير الخولي (2002) إلى أن نظام الرياضة يقوم على دعائم اقتصاديةٍ في جوهرها، مثل الميزانيات والجوائز والحوافز والبرامج والأجهزة والأدوات، وانتقلت من جانب الترويح إلى عالم الاحتراف والمال والشهرة، الذي أصبح واقعًا نعيشه، فعلاقتها أصبحت وثيقة بالعلاقات الاجتماعية والثقافية، وأصبحت تدخل في إطار الدورة الاقتصادية، سواءً باعتبارها منتجًا وشريكًا أو كقيمةٍ مضافة، ويضيف Taylor and Gratton (2018) أن مفهوم صناعة الرياضة قد تغيّر في السنوات الأخيرة بعد أن تحول إلى قطاعٍ اقتصادي مستقبلي رئيس، يمكنه المساهمة في الازدهار الاقتصادي من خلال ما يملكه من مقوماتٍ ومنشآت وأراضي وغيرها من الإمكانات القادرة على جذب واستقطاب استثمارات متنوعة.

وبالرغم من أن وزارة الصناعة قد قامت بالعديد من الجهود الكبيرة في هذا المجال، بتطوير قطاعٍ عريضٍ ومتنوع من المرافق والخدمات الرياضية، إلا أن الإحصائيات الخاصة بذلك تُشير إلى ضعف الإقبال على تلك المرافق والخدمات والأنشطة، والتي أرجعها المستفيدون إلى ضعف الفرص المتاحة للمشاركة، وضعف الإمكانات والأدوات المساعدة وقلة الخبرات والكفاءات الرياضية، وعدم وجود دعم كافٍ من قبل الهيئة الملكية في ذات المجال (المقهوي، 2010).

وقد بدأ قطاع الاستثمار بالهيئة الملكية بالبحث عن مشغلين ومستثمرين يُسهمون في رفع مستوى المشاركة الرياضية، بما يُقدمونه من تغييرٍ نمطي في سلوك المرافق والأنشطة الرياضية، فطُرحت المنافسات وعُرضت على بيوت الخبرة في المجال الرياضي؛ لتشجيع ودعم الاستثمار في المشاريع الرياضية، إلا أن النتيجة لم تكن كما هو متوقع؛ بسبب عدم إقبال المستثمرون بشكلٍ مأمولٍ يتماشى مع القوة الشرائية وعدد المستفيدين بالمدن الصناعية، وبعدها الجغرافي عن العديد من المدن المحيطة بها، وتُشير إدارة تشجيع الاستثمار بالهيئة الملكية (2019) بأنه لم يتقدم على الفرص الاستثمارية الرياضية بمدن الهيئة الملكية الصناعية سوى (36) مستثمرًا من إجمالي عدد الفرص الذي يصل لـــ (57) فرصة استثمارية.

مشكلة الدراسة:

يلعب الاستثمار الرياضي دوراً مهماً جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والتحسن في مستوى المعيشة المادي والثقافي للمجتمع، كما أن الطلب الاستهلاكي للرياضة آخذٌ في الارتفاع من أجل تلبية الطلب المتزايد على الرياضة، ومن الممكن زيادة حجم الاستثمار في الرياضة للاستفادة من مواردها المتعددة وتعظيم الناتج المحلي للدول من حجم الاستثمار والمزايا الاستثمارية للرياضة (Wong, 2013). لذا قامت الهيئة الملكية بتطوير الخدمات والمرافق الرياضية والفرص الاستثمارية المتعددة لسكان وزوار المدن الصناعية؛ لتوفير أكبر قدرٍ ممكن من المتعة والمساهمة في توسيع قاعدة ممارسة الرياضة، الأمر الذي سيدعم بلا شك زيادة الطلب عليها وبالتالي مساهمتها في رفع الاقتصاد المحلي للمدن الصناعية.

وبحكم تخصص الباحث وقربه من مجتمع البحث، وجد أنه من الضـــرورة بمكان إجراء مثل هذه الدراسات التي تهتم بمعرفة وتقييم واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية، بالنظر لها من زاوية المستثمرين أنفسهم، إذ أن النشاط الرياضي لا يُمارس بالشكل الذي يُحقق الأهداف التي أُنشئت من أجلها تلك المرافق والمنشآت والخدمات، كما أن الإحصائيات المتوافرة من قبل القطاع المسؤول عن النشاط الرياضي تؤكد قلة عدد المشاركين فيه، إذ تُشير الإحصائيات إلى أن عدد المستفيدين من البرامج والأنشطة في المواقع الاستثمارية الرياضية المتاحة لم يتجاوز تقريباً ما نسبته 10% من سكان المدن الصناعية الأربع، كما أن نسبة الاستثمارات في المجال الرياضي لم تزد عن 60% من الفرص المتاحة للاستثمار، (إدارة الخدمات العامة، 2018).

وبالرغم من أهمية ما توافر من الدراسات والبحوث التي توضح أهمية العلاقة بين الاشتراك في الأنشطة الرياضية المتنوعة والاستمتاع بوقت الفراغ، وبين العديد من المتغيرات الشخصية البدنية، الاجتماعية، النفسية والتربوية، إلا أنه على – حد علم الباحث – هناك ندرة في الدراسات التي تحاول التعرف على واقع الاستثمار الرياضي في المدن الصناعية، أو دراسات توضح أهمية ممارسة الرياضة في البيئة الصناعية في المملكة العربية السعودية عموماً وفي مدن الهيئة الملكية الصناعية على وجه الخصوص.

لذا قام الباحث بإجراء هذه الدراسة، والتي استهدفت معرفة واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية، والعمل على معرفة طرق ووسائل تحسينه، مما سيُسهم بشكلٍ فعّال في إيجاد الحلول اللازمة لرفع مستوى المشاركة الرياضية للعاملين وزوار وسكان تلك المدن، ولتحقق الرياضة أهدافها للفرد والمجتمع، الأمر الذي سيزيد من دافعية الأفراد وإنجازهم في عملهم، وبالتالي زيادة الإنتاجية، مما سيعود بالنفع على مدن الهيئة الملكية الصناعية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظر المستثمرين في المجال الرياضي، من خلال التعرف على الأهداف الفرعية التالية:

1. تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد المناخ الاستثماري.
2. تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد القوانين والتشريعات.
3. تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد الجانب المجتمعي.

تساؤلات الدراسة:

سعت هذه الدراسة للإجابة عن تساؤلٍ رئيسٍ مفاده، ما واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظر المستثمرين في المجال الرياضي، وأسئلةٍ فرعيةٍ كالتالي:

1. ما تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد المناخ الاستثماري؟
2. ما تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد القوانين والتشريعات؟
3. ما تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد الجانب المجتمعي؟

أهمية الدراسة:

انطلاقًا من موضوع الدراسة الحالية، والمشكلة المُراد بحثها، فهي نظريًا تُعد من الدراسات القليلة المتناولة لموضوع الاستثمار الرياضي بوزارة الصناعة، وهي – على حد علم الباحث – تُعد الأولى من نوعها على مستوى الهيئة الملكية، والتي حاولت التعرف على واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظر المستثمرين في المجال الرياضي.

ومن الناحية التطبيقية فإن أهمية الدراسة الحالية تكمن في إفادة القائمين بقطاعي الاستثمار والخدمات العامة، بما قدمته من نتائج في معرفة واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية، مما قد يُساعد المسؤولين والقائمين على تلك القطاعات في وضع أيديهم على أهم الوسائل والسبل المساهمة في تحسين ذلك الواقع، ومن ثم السعي لإيجاد جملةٍ من الفرص التي تُسهم في خلق بيئةٍ رياضيةٍ ترفيهية لسكان تلك المدن وزيادة أعداد المشتركين، والذي بدوره سينعكس إيجابًا على المدن ذاتها، من خلال استفادة ساكنيها وزائريها من تلك المشاركة، بما هو معروف عن الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تُحدثه المشاركة في الأنشطة الرياضية، وقدرتها الفائقة على إخراج الإنسان من حالة الشعور بالتعب والملل إلى المتعة والسرور.

كما أن الباحث يعتقد أن ما أسهمت به نتائج هذه الدراسة، سيُعزّز من معرفة أهم الطرق الفاعلة لإيجاد العديد من الفرص التي تحسن من واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية، كتقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي الحالي من الأبعاد المختلفة للدراسة؛ من أجل أن يُعطى ساكني وزوار والعاملين فيها فرصة أكبر للمشاركة في الأنشطة الرياضية.

الدراسات العربية المرتبطة:

ولتقويمِ خطط الأنشطة الرياضية المرتبطة بالجوانب الاستثمارية، قامت الرويني (2021) بدراسةٍ على عددٍ من مسؤولي وأعضاء نادي كفر الشيخ الرياضي، بلغ عددهم (215) فردًا، معتمدةً فيها على المنهج الوصفي، باستخدام استمارة استبيان تقويم خطة النشاط الترويحي كأداةٍ للبحث، وكانت أهم النتائج هي، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء المسؤولين والأعضاء بنادي كفر الشيخ الرياضي حول أهداف النادي، ولا حول مدى توافر الأنشطةِ التي تحقق أهداف النادي، واُختتم البحث بالإشارةِ إلى جملةٍ من التوصيات منها، ضرورة إعداد قيادة مؤهلة متخصصة في كافة مجالات الأنشطة الترويحية، عقد ندوات ولقاءات من قبل المتخصصين في مجال الترويحِ وأوقات الفراغ.

كما قام الدوسري (2020) بعملِ دراسةٍ تستهدف التعرف على معوقات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية بدولة الكويت، واستخدم الباحث المنهج الوصفي على عينةٍ بلغت (105) فردًا من مجالسِ الإدارة والمجالس التنفيذية لعدد (10) أندية، باستخدام الاستبيان وتحليل الوثائق والمقابلة كأدواتٍ بحثية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ أهم معوقات الاستثمار هي، قلة الخبرات الإدارية اللازمة للعاملينَ في الأندية الرياضية بدولة الكويت للاستثمار الناجح، الحاجة إلى وجودِ رأس مالٍ كبير لعمل مشاريع استثمارية رياضية.

ولتحديد العلاقة بين توزيع المشاريع الاستثمارية ونسبة عدد السكان، قام زيدان (2020) بدراسةٍ هدفت إلى معرفة العلاقة بين توزيع المشاريع الاستثمارية على المحافظاتِ بسوريا وتمركز وتوزيع السكان فيها، من خلال دراسة (منحنى لورانز)، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمت معالجة البيانات إحصائيًا باستخدام أدواتٍ إحصائية مساعدةٍ من خلال التطرق لدراسة مقياس التمركز، وقد أسفرت النتائج إلى أن توزيع الاستثمارات يعتمدُ على تمركز السكان، وأنه يجب توزيع الاستثمارات بشكلٍ أفقي وعلى نطاقٍ عريض ومتوازن.

بينما هدفت دراسة عبد المنعم (2020) إلى تحديدِ معوقات الاستثمار الرياضي في ليبيا، واعتمد الباحث المنهج الوصفي، واستخدم استمارة استبيان كأداةٍ لجمع البيانات، طُبقت الدراسة على عينةٍ قوامها (67) من رؤساء الاتحادات وأندية الدرجة الأولى، وقد خرج البحث ببعض النتائج، منها ما أشار إلى وجود ضعفٍ في مستوى الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي في ليبيا لدى القائمين على الاتحادات والأندية، وعدمِ وجود قاعدة بيانات لدى الاتحادات والأندية، بالإضافةِ إلى عدم وضع الخطط المستقبلية من قبل الاتحادات والأندية والقائمين على الرياضة لاستقطاب المستثمرين، وأن الرياضة في ليبيا تعاني العديد من المشاكل الإدارية أهمها الإداري المختص، التخطيط، التسهيلات الإدارية، إلى جانبِ عدم وجود تنسيقٍ بين الجهات المختصة لخدمة الاستثمار الرياضي، وضعف البنية التحتية الرياضية في ليبيا.

ولمعرفةِ واقع الاستثمار الرياضي أجرى الحربي (2019) دراسةً باستخدام المنهج الوصفي بالطريقة المسحية، وتم اختيار عينة البحث بطريقة الحصر الشامل من القائمين على تنفيذ الأنشطة الرياضيةِ بمديرية الشباب والرياضة في محافظة بابل، بواقع (10) أفراد لعينة الدراسة الاستطلاعية، و(31) فرداً لعينة الدراسة الأساسية، وكانت أهم نتائج الدراسة هي، لا يوجد استغلال كامل لعوائد الأنشطة التي تحقّق أرباحاً لجميع البطولات والمسابقات التي تنظمها مديرية الشباب والرياضة، ولا تنظم احتفالاتٍ بالمستوى المطلوب عقب انتهاء البطولات المهمة، والتي من شأنها جذب انتباه الشركات في استثمار هذه البطولات، ولا يوجد تعاقد بين مديرية الشباب والرياضة والشركات الخاصة بالملابس والأجهزة الرياضيةِ لتغطية احتياجاتها.

كما أجرى عبدالقادر (2019) دراسةً استهدفت التعرف على فعالية المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية، واعتمد خلالها على المنهج الوصفي، حيث تكوّنت عينة البحث من (38) فرداً من مدير المؤسسة ورؤساء المصالح والعاملين بمديرية الشباب والرياضة لولاية أدرار، باستخدام استمارة استبيان كأداةٍ للدراسة، وقد خلصت النتائج إلى أن مُختلف الإجراءات والسياسات المتبعة وكذا التحفيزات الموضوعة والممنوحة لفائدة المستثمرين ورجال المال والأعمال.

وفي دراسةٍ أُجريت على مجموعةٍ من الإداريين واللاعبين والمدربين والإعلاميين وحكام ألعاب الساحة، قامت بها بابكر (2018) هدفت إلى التعرف على واقع الاستثمار في بعضِ ألعاب الساحة (المضمار) المتمثلةِ في الوثب الثلاثي، رمي الجلة، والقفز بالزانة، وذلك من خلال التعرفِ على الاستثمار للتوسع في قاعدة الممارسين وخاصةً في المدارس، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية وتمثلت بـــ (30) فرداً من الإداريين واللاعبين والمدربين والإعلاميين وحكام ألعاب الساحة، وتم استخدام الاستبانة كأداةٍ لجمع البيانات، وكانت أهم الاستنتاجات التي حصلت عليها هي، أنه لا يوجد استثمار في الأجهزة وأدوات ألعاب الساحة، لا توجد رؤية لدى دولة العراق لتطوير ألعاب الساحة، لا تلتزم الدولة بتوفير حوافزَ ماليةٍ تكفي لتطوير قدرات اللاعبين، لا يوسّع اتحاد ألعاب الساحة مجالات استثماراتهِ عبر احتراف اللاعبين وانتقالاتهم وصفقاتهم، ولا تلتزم المؤسسات الرياضية برعاية اللاعبين الناشئين بالمدارس والمؤسسات التعليمية في رياضة ألعاب الساحة.

وفي أهميةِ الرياضة للعاملين، قام الذهبي (2017) بدراسةٍ هدفت إلى تقويم الأنشطة الترويحية للعاملينَ بشركة الكهرباء في محافظة الدقهلية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وبلغت عينة الدراسة (628) عاملًا، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدم الباحثُ استمارة تحليل الإمكانات والمقياس كأداةٍ لجمع البيانات، وكانت أهم النتائج هي، فهم وإدراك العاملين لمفهوم الأنشطة الترويحية كأسلوبٍ لاستعادة حيوية الفرد للعمل بكفاءة، واستثمار وقت الفراغ بصورةٍ إيجابية، وزيادة دوافع العمل وزيادة الإنتاج، وأنّ الأنشطة الرياضية تعمل على تحسين التعاون بين العاملين لإنجاز الأعمال، وتساعد على

التواصل مع الآخرين، وتنمي لدى العاملين الشعور بالانتماء.

وللوقوفِ على واقع الاستثمار الرياضي بكرة القدم بالهيئات الرياضية والشبابية، قام سالم (2017) بدراسةٍ وصفية بالأسلوب المسحي، على عينةٍ تكونت من مديري الإدارات بمديرية الشباب والرياضة، ومديري الإدارات الفرعية والمديرين التنفيذيين والمشرفين الماليين بالأندية الرياضية، ومراكز شباب المدن ومجالس إدارة الأندية الرياضية، ومراكز شباب المدن بمحافظة الشرقية، والذين بلغ عددهم (120) فرداً، وتمثلت أدوات البحث في المقابلةِ الشخصية وتحليل الوثائق والسجلات، واستمارة استبيان، وأشارت النتائج إلى عدم اهتمامِ وسائل الإعلام بالدعاية لاستثمار رياضة كرة القدم بمحافظة الشرقية، وأهمية عقد دوراتٍ بمعرفة مدربي التنمية البشرية لرفع كفاءة العاملين بالهيئات الشبابية والرياضية في التعامل مع أنشطة الاستثمار الرياضي، وأوصى الباحثُ بضرورةِ الحفاظِ على الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة في جميع المجالات، بالإضافةِ إلى ضرورة تسهيل إجراءات المشروعات الاستثمارية الرياضية.

ولمعرفة رأي الخبراء والمتخصصين والمستفيدين من استثمار النادي الرياضي، قامت بابكر (2016) بعملِ دراسة عن حالة الاستثمار في الأندية الرياضية المحلية بالخرطوم، بهدف التعريف بأهداف الاستثمار في النادي، بجانبِ تحليل مدى توافر فرص الاستثمار في النادي الرياضي برصد مشكلات الاستثمار، حيث قامت باستخدام المنهج الوصفي التحليلي كطريقةٍ لإجراء البحث، والاستبانة كأداةٍ للدراسة، وتمثلت عينة البحث من (40) فرداً من الإداريين في الأندية الرياضية، المسؤولين بوزارة الشباب والرياضة، وبعض المهتمينَ من الإعلاميين في المجال الرياضي، تم اختيارهم بالطريقة العمدية، ولمعالجة البيانات إحصائيًا تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وتلّخصت أهم النتائج في أنّ معظم مشكلات الاستثمار مرتبطةٌ بضعف مصادرِ التمويل من البنوك، كما أن الاستثمار في الأندية الرياضية يحتاج لأموالٍ ضخمة، بالإضافة لعدم وجود الخبراتِ الإدارية في هذا المجال.

وهدفت دراسة حماد (2016) إلى استثمارِ إمكانات الهيئات الشبابية والرياضية بمحافظة الشرقية في ضوء التحولات الاقتصاديةِ المعاصرة، من خلال التعرف على واقع إمكانات الهيئات الشبابية والرياضية التي يُمكّن استثمارها وأساليب جذب المستثمرين للاستثمار، واستخدمَ الباحث المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من (27) هيئةٍ شبابية، بواقع (184) فرداً يمثلون أعضاء مجالس الإدارات، المدربين التنفيذين، المشرفيين الماليين بمراكز الشباب، و(20) هيئةٍ رياضية، بواقع (166) فرداً يمثلون أعضاء مجالس الإدارات، المدربين التنفيذين، مراقبي الحسابات بأندية محافظة الشرقية، وقد استخدم الباحثُ الاستبيان كأداةٍ لجمع البيانات، وكانت أهم النتائج هي، أن تعتمدُ الهيئة على نفسها في دعم الأنشطة الممارسة لها ومن خلال استثمار إمكاناتها، ضرورةَ استحداث إدارة متخصصةٍ بالاستثمار داخل مديرية الشباب والرياضة بمحافظةِ الشرقية، سرعة إصدار قانون

يشجّع المستثمرَ على الاستثمار بالهيئات الشبابية والرياضية، تسهيلُ إجراءاتِ استخراج التصاريح الخاصة بالاستثمار بالهيئات الشبابية والرياضية.

وسعت دراسة العبودي (2016) إلى توضيحِ أهمية الاستثمار الرياضي في إعادة تأهيل المنشآت الرياضية وكيفية تطويرها وفقًا للمعايير العالمية، ومدى الاستفادة من قانون الاستثمار في الحصول على التمويل الكافي، حيثُ أجراها على عينةٍ قوامها (219) فردًا، وقد تم تطبيق المنهج الوصفي المسحي لملاءمته وأهداف الدراسة، وتم جمع البيانات باستخدام أداةِ الاستبيان، وقد استنتجت هذه الدراسة إلى أنّ قانون الاستثمار النافذ هو الحل الأمثل لإنشاء وتطويرِ وإعادة تأهيل المنشآت الرياضية، وأنّ هناك ضعفًا في ثقافة الاستثمار الرياضي لدى عموم المجتمع، فضلاً عن تدهور حالة البنية التحتية للمنشآت الرياضية.

ولأن آليات تطوير فرص الاستثمار بالأندية الرياضية جانبٌ مهم يجب الاهتمامُ به، قامَ أشرف وآخرون (2015) بدراسةٍ للتعرف عليها باستخدام المنهج الوصفي، واشتملت العينة على (133) فردًا من هيئة أعضاء مجلس الإدارة، والعاملين بالأندية الرياضية والمستثمرين، واستخدم الباحثون في جمعِ البيانات استمارة استبيان قاموا بتصميمها، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك قصورًا في التشريعات واللوائح القانونية التي تشجّع وتحفّز المستثمرين الرياضيين بالأندية الرياضية، ولا توجد قوانين ولوائح وإداراتٍ خاصة تنظم كيفية الاستثمار داخل الأندية الرياضية، وأكدّ على ضرورةِ أن تُدرك الأندية الرياضية أهمية الاستثمار كمصدر تمويل.

بينما قام رزق (2013) بدراسةٍ تناولت مجالات الاستثمار في المؤسسات الرياضية، للتعرف على أهداف الاستثمار الرياضي والعائد من تطبيقهِ في المؤسسات الرياضية والأنشطة الرياضية التي من الممكن استثمارها، واستخدم الاستبيان كأداةٍ لجمع البيانات بالأسلوب الوصفي، على عينةٍ قوامها (200) فردًا، تم اختيارهم بطريقةٍ عشوائية من المراكز والأندية والمسؤولين، وكانت أهم النتائج هي، أن أهداف الاستثمار الرياضي تتمثّل في تحقيق عوائد ماليةٍ واجتماعية، ومنها رفعُ ثقافة المجتمع الرياضية والصحية بتوسيعِ قاعدة المشاركة الرياضية، وتطوير الملاعب والمنشآت، وزيادة الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي لدى المستثمرين باعتبارهِ مصدرًا للتمويل الذاتي، وزيادة الاهتمام به كعائدٍ ربحي جيد.

وفي إطار الحديث عن مقومات الاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية، أجرى رزق (2011) دراسةً هدفت معرفة المقومات الرئيسة للاستثمار الرياضي داخل المؤسسات الرياضية بمحافظاتِ منطقة القناة، معتمدًا المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، ومستخدمًا المقابلة والاستبيان وتحليل الوثائق والمراجع والسجلات كأدواتٍ بحثية، حيث تم تطبيقها على المؤسسات الرياضية بمنطقة القناة، تمثلت في الأندية الرياضية ومراكز الشباب، بعينةٍ قوامها (60) مؤسسة، وأشارت نتائج البحث

إلى مجموعةٍ من أهداف الاستثمار في المؤسسات الرياضية، كتوفير قاعدةٍ للممارسة الرياضية وتوفير احتياجات المستفيدين، وأخرى مرتبطةٌ بتوافر الموارد البشرية والمادية والمالية، وأهداف ترتبطُ بالجوانب القانونية والتشريعات والإجراءات الإدارية، وأهداف مرتبطة بوسائل الإعلام والسياسات.

كما سعت دراسة شريهان (2011) إلى التعرف على آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي، وذلك من خلال نشرِ ثقافة الاستثمار وتحديد العوامل المشجّعة على الاستثمار في المجال الرياضي عند رجال الأعمال، واستخدمت الباحثةُ المنهجَ الوصفي، وتكونت العينة من رجال الأعمال والمستثمرين، باستخدام الاستبيان والمقابلة وتحليل الوثائق كأدواتٍ بحثيةٍ لتحقيق أهداف الدراسة، وكانت أهم النتائج هي، قلةُ الرعاة الحقيقيين للرياضة في مصر، عدم وجود استراتيجياتٍ تعريفيةٍ بأهمية الاستثمار الرياضي، وهناك قصوراً في القوانين الخاصة بأنظمة وآليات الاستثمار في المجال الرياضي.

الدراسات الأجنبية المرتبطة:

وللتعرفِ أكثر عن أساليب وأنواع الاستثمار قام Ahmed (2020) بدراسةٍ هدفت التعرف على مجالات الاستثمار الرياضي بعمان، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي على عينةٍ مكونة من (273) فرداً من أعضاء مجالس الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية وأعضاء من اللجنة الأولمبية والعاملون في الإعلام الرياضي، مستخدماً الاستبيان كأداةٍ لجمع البيانات، وكانت أهم نتائج الدراسة أنه لا توجد اتجاهات واضحة لتطوير الرياضة العمانية، ولا توجد دراسات جدوى واضحة للاستثمار في المجال الرياضي.

وللتعرف على مدى تأثير الجغرافيا على الاستثمار في الرياضة، وتأثير النواحي الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والسياسية على الاستثمار بالمحافظة، وتأثير البنية التحتية المادية المناسبة لجذب الاستثمار الرياضي، قامت Askarzadhe (2012) بدراسةٍ عن العوامل الفعالة للاستثمار الرياضي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، والاستبيان كأداةٍ لجمعِ البيانات، وكانت أهم نتائجها أنّ هناك عوامل تؤثر على جذب الاستثمار للمجال الرياضي ومنها، الموقع الجغرافي للأحداث أو المشاريع الرياضية، ارتباط الظروف الاجتماعية والثقافيةِ بالاستثمار، وعدم كفاية المرافق الرياضية بالمحافظة، كما أنّ البنية التحتية المناسبة تساعد على جذب الكثير من الاستثمارات.

وللتأكد من تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على مشاركة الطلاب الفعالة في النشاط البدني قام Mohammed et al. (2016) بدراسةٍ مقطعية من جامعة رأس الخيمة للعلوم الطبية والصحية بدولة الإمارات العربية المتحدة، واستخدمَ الباحثون المنهج الوصفي، وكان الاستبيان هو أداة جمع بيانات الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (198) طالب وطالبة، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستويات النشاط البدني لدى الطلاب والتعليم، وكشفت الدراسة أن غالبية الطلاب الذين

يتمتعون بوضعٍ اقتصادي عالي بأنهم أكثر مشاركةً في النشاط البدني.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

يتضحُ لنا من عرض الدراسات السابقة، بأنّ بعضها قد تناول العديدَ من الجوانب المرتبطة بواقع الاستثمار الرياضي داخل الأنديةِ الرياضية أو المناطق الجغرافية، وبعضها قد تناولَ الجانب الخاص بدافعية الاستثمار وأثرُ ذلك على اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما تحدثت دراساتٌ أخرى عن متطلبات ومحددات ومقومات الاستثمار الرياضي، وقد تميّزت الدراسات السابقة باستخدام أدواتٍ مُختلفة لجمع البيانات، تنوعت ما بين المقابلةِ الشخصية والاستبانة والملاحظة، واستفادَ الباحثُ منها في اختيار أسلوب جمع البيانات للدراسة، وفي تصميمِ مفردات الاستبانة بما يتوافق مع عينة الدراسة والظروف المحيطة بها، وقد أفادت الدراسةُ الحالية من الدراسات السابقة، في تحديد الدراسة وتحديد مُبررات معالجتها، وبناءِ إطارها النظري، وبناء أدوات الدراسة وموادها البحثية وتفسير نتائجها ومناقشتها، وتختلفُ الدراسة الحالية وتمايزت عن الدراسات السابقة، بأنها تطرقت لمحور وأبعاد عديدة لم يتم التطرق لها في الدراسات السابقة، وكذلك دراستها للاستثمار الرياضي في المدن الصناعية، إذ تُعد بذلكَ – على حد علم الباحث – دراسةً نوعية لم يتم التطرق لها أو دراستها مُسبقًا.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثُ المنهج الوصفي بالطريقةِ المسحية؛ لملاءمته طبيعة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، والذي يُعرفه العساف (2006) بأنهُ المنهج الذي يهدف لوصفِ واقع الظاهرة المُراد دراستها من خلال استجواب أفراد مجتمع الدراسة أو عينةٍ ممثلة له، وذلك بصورةٍ مباشرة كالمقابلة، أو بصورةٍ غير مباشرة كالاستبيان. وبذلكَ يكون هذا المنهج هو الأكثرُ ملاءمةً لطبيعة الدراسة الحالية، حيث أنّها محاولة لتحسينِ واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظرِ المستثمرين في المجال الرياضي.

مجتمع الدراسة:

تمثّل مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين في المجال الرياضي، المقيّدين بسجلات الغرف التجارية التي تتبعها مدن الهيئة الملكية الصناعية، وهي الغرفة التجارية بالشرقية، والغرفة التجارية بينبع، والغرفة التجارية بجازان، حيث بلغ عددهم (344) مستثمراً.

عينة الدراسة:

جدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة وفقًا لمتغير منطقة الاستثمار

منطقة الاستثمار	التكرار	النسبة
الشرقية	174	%58.7
ينبع	36	%12.2
جازان	86	%29.1
المجموع	296	%100

تُظهر بيانات الجدول رقم (1) والذي يوضح توزيع أفراد العينة وفقًا لمتغير منطقة الاستثمار، أنّ منطقة الشرقية قد حصلت على أعلى نسبةٍ من عدد المستثمرين بـ 58.7%، وأن 12.2% من عينة الدراسة منطقة الاستثمار الخاصة بهم هي ينبع، بينما كانت نسبة المستثمرين في منطقة جازان هي 29.1%، حيث تم اختيار عينة الدراسة بطريقةِ الحصر الشامل من المستثمرين في المجال الرياضي بمدنِ الهيئة الملكية الصناعية والمدن القريبة منها، المقيدين في سجلات الغرف التجارية للمنطقة الشرقية وينبع وجازان للعام 1444 هـ، والتي تنوعت أنشطتهم ما بينَ صحةٍ ولياقة وملاعب وصالاتٍ وأكاديمياتٍ رياضية ومراكز ترفيه وترويح وأنشطةٍ مائية وأدواتٍ وأجهزة، وقد بلغت عينة الدراسة كاملةً (344) مستثمراً، حيث تم اختيار هذه الطريقة لحصرِ جميع أفراد المجتمع نظراً لصغر حجمِ المجتمع، وللحصول على نتائجَ أكثر دقةً وشمولية.

أداة جمع بيانات الدراسة: قامَ الباحث بتصميم استبانةٍ إلكترونيةٍ على Google form باللغة العربية لتحقيق الغرضِ من الدراسة.

أ. الخطوات المتّبعة في تصميم الاستبانة:

اتبع الباحث في بناءِ الاستبانة المُعدة لتحقيق الغرض من الدراسة الخطوات التالية:

1. مراعاة الأسس العلميةِ من خلال القراءات النظرية في المراجع.
2. الاطلاع على الدراسات السابقة المتوافرة لدى الباحث والمرتبطة بالموضوع.
3. تصميمُ مبدئي لمحور الدراسة الرئيس وهو: محور واقع الاستثمار بأبعادهِ (المناخ الاستثماري، القوانين والتشريعات، والجانب المجتمعي).
4. تحديد العبارات التي تُعبّر عن كل بعد من الأبعاد الثلاثة، وقد اشتمل البعد الأول على (10) عبارات، واشتمل البعد الثاني على (6) عبارات، بينما اشتمل البعد الثالث على (8) عبارات.
5. عرض التصميم المبدئي للاستبانةِ على مجموعةٍ من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية؛ لأخذ رأيهم في مناسبة الأبعاد من خلال معياري الملاءمة والوضوح.
6. تصميم الاستبانةِ بشكلها النهائي بعد أخذ الملاحظات بالمقياس الخماسي التالي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

7. القيامُ بدراسة استطلاعية على مجموعةٍ من المستثمرين في المناطق الثلاث (الشرقية، ينبع، جازان)، حيثُ بلغ عددهم (44) مستثمراً وتم استبعادهم من العينة الأساسية؛ وذلك للتأكد من أسلوبها اللغوي، ومدى وضوحها، والمدة الزمنية المطلوبة للإجابة.

ب. اختبار صدق الاستبانة:

- تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال الاعتماد على الصدقِ الظاهري، وهو الصدق المعتمد على آراء المحكمين، حيث قام الباحث بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على عددٍ من الخبراء والمختصين لإبداء آرائهم فيها من حيث مدى مناسبة العباراتِ وتحقيقها لأهداف الدراسة وشموليتها، وتنوع محتواها، ومناسبة كل عبارةٍ للبعد الذي تنتمي له، ومناسبة الأبعاد والمحور لتحقيقِ أهداف الدراسة، وتقييم مستوى الصياغة اللغوية والإخراج، وأيّة ملاحظاتٍ يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف، وقد قدموا ملاحظاتٍ قيّمة أفادت الدراسة، وأثرت الاستبانة، وساعدت على إخراجها بصورتها النهائية.
- تم حسابُ صدق الاتساق الداخلي لعباراتِ الاستبانة بعد أن تم تطبيقها على عينةٍ استطلاعية من (44) مستثمراً من خلال حساب ما يلي:

- معامل الارتباط بيرسون (العلاقة الارتباطية) بين درجةِ كل عبارة، والدرجة الكلية للبعدِ الذي تنتمي له كل عبارة، كما هو موّضح أدناه في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) معامل الارتباط بيرسون (العلاقة الارتباطية) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي له

الرقم	المناخ الاستثماري	القوانين والتشريعات	الجانب المجتمعي
1	** 0.771	** 0.864	** 0.775
2	** 0.704	** 0.945	** 0.768
3	** 0.517	** 0.905	** 0.634
4	** 0.522	** 0.906	** 0.719
5	** 0.729	** 0.900	** 0.788
6	** 0.578	** 0.795	** 0.687
7	** 0.549		** 0.679
8	** 0.752		** 0.436
9	** 0.785		
10	** 0.695		

** دال إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.01)

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي له كل عبارة وذلك لمحور واقع الاستثمار، دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01)، ممّا يدل على ترابط هذه العبارات وصلاحية تطبيقها على عينة الدراسة.

عرض نتائج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي بالطريقة المسحية، باستخدام الأساليب الإحصـــائية التالية:

1. معامل الارتباط بيرسون لحساب كلٍ من:

- صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.
- العلاقة الارتباطية بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمحور، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) معامل الارتباط بيرسون (العلاقة الارتباطية) بين درجة كل بعد والدرجة الكلية لمحور واقع الاستثمار

الرقم	البعد	معامل الارتباط
1	المناخ الاستثماري	0.918 **
2	القوانين والتشريعات	0.917 **
3	الجانب المجتمعي	0.732 **

** دال إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.01)

يتضحُ من الجدول رقم (2) أنّ جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل بعد، والدرجة الكلية لمحور واقع الاستثمار دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، مما يدل على ترابط هذه الأبعاد وصلاحيتها للتطبيق على عينة الدراسة.

2. **معادلة ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة، والجدول رقم (3) يبين ذلك.**

جدول رقم (4) معامل ثبات محاور الاستبانة بمعادلة ألفا كرونباخ

الرقم	البعد	عدد العبارات	معامل الثبات
1	بعد المناخ الاستثماري	10	0.860
2	بعد القوانين والتشريعات	6	0.944
3	بعد الجانب المجتمعي	8	0.830
	محور واقع الاستثمار	**24**	**0.935**

يتضح من الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الاستبانة، حيث تراوحت قيمته ما بين (0.830 – 0.944)، ويؤكدُ على ذلك ارتفاع معامل الثبات الكلي للاستبانة الذي بلغ (0.935)، ممّا يدل على تمتع كل بعد من أبعاد الاستبانة بدرجةٍ مرتفعة من الثباتِ وتجانس مفرداته.

3. التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
4. الإحصاء الوصفي المتمثل بالمتوسطِ الحسابي والانحراف المعياري.
5. تم ترتيب العبارات في كل بعد وفقًا للمتوسط الحسابي الأعلى والانحراف المعياري الأقل.

حيث هدفت الدراسة للتعرف على واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظر المستثمرين في المجال الرياضي، من خلال التعرف على الأهداف الفرعية التالية:

1. تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد المناخ الاستثماري.
2. تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد القوانين والتشريعات.

3. تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من جانب بعد الجانب المجتمعي.

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وتقدير الدرجة عند جميع الأبعاد

م	البعد	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
1	المناخ الاستثماري	3.06	0.786	2	متوسطة
2	القوانين والتشريعات	2.66	1.063	3	متوسطة
3	الجانب المجتمعي	4.16	0.528	1	مرتفعة
	واقع الاستثمار ككل	**3.29**	**0.614**		**متوسطة**

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وتقدير الدرجة لتقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية لبعد المناخ الاستثماري

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
4	ارتفاع مستوى الدخل مما يساعد على نجاح المشروعات الاستثمارية الرياضية.	4.19	0.974	1	مرتفعة
3	ارتفاع مستوى التعليم مما يسهم في نجاح المشروعات الاستثمارية الرياضية.	4.15	0.873	2	مرتفعة
7	توافر الكثافة السكانية مما يدعم إنشاء المشروعات الاستثمارية الرياضية.	4.02	1.088	3	مرتفعة
5	تناسب المشاريع الرياضية مع احتياجات المستفيدين.	2.74	1.319	4	متوسطة
6	توافر بنى تحتية جاهزة للمنشآت الرياضية.	2.72	1.474	5	متوسطة
1	توافر استراتيجية واضحة لجدوى إنشاء المشاريع الرياضية الاستثمارية.	2.71	1.303	6	متوسطة
8	طرح المنافسات الخاصة بالاستثمارات الرياضية بشكلٍ عادل.	2.66	1.331	7	متوسطة
2	تناسب عدد المشاريع الرياضية القائمة مع مساحة المدن.	2.55	1.309	8	منخفضة
10	وجود إدارة متخصصة بالاستثمار الرياضي.	2.47	1.547	9	منخفضة
9	طرح المنافسات الخاصة بالاستثمارات الرياضية بشكلٍ واضح.	2.36	1.447	10	منخفضة
	المناخ الاستثماري	**3.06**	**0.786**		**متوسطة**

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وتقدير الدرجة لتقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية لبعد القوانين والتشريعات

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
13	مرونة الأنظمة الاستثمارية.	2.93	1.253	1	متوسطة
14	تلاءم القوانين التشريعية مع المتغيرات الخارجية (اقتصادياً – سياسياً – بيئياً – صحياً).	2.86	1.171	2	متوسطة
15	وجود مراجعة مستمرة للأنظمة المرتبطة بالاستثمار.	2.80	1.315	3	متوسطة
11	توافر استراتيجية تعريفية للمستثمرين بفعالية القوانين الاستثمارية.	2.57	1.318	4	منخفضة
12	وجود قوانين تنظم آليات الاستثمار الرياضي.	2.43	1.390	5	منخفضة
16	توافر إدارة مختصة بإصدار رخص الاستثمارات في المجال الرياضي.	2.38	1.437	6	منخفضة
	القوانين والتشريعات	**2.66**	**1.063**		**متوسطة**

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب وتقدير الدرجة لتقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية لبعد الجانب المجتمعي

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
23	تسعى المشاريع الاستثمارية الرياضية لإيجاد مجتمع مثقف رياضياً.	4.40	0.697	1	مرتفعة جداً
21	تساهم المشروعات الاستثمارية الرياضية في تحسين المستوى الصحي للمجتمع.	4.38	0.811	2	مرتفعة جداً
20	تساهم المشروعات الاستثمارية الرياضية في التنمية العامة.	4.33	0.839	3	مرتفعة جداً
24	تهتم المشاريع الاستثمارية الرياضية برعاية الموهوبين رياضياً.	4.23	0.976	4	مرتفعة جداً
19	توافر طلب مستمر على السلع والخدمات الرياضية من قبل أفراد المجتمع.	4.09	0.994	5	مرتفعة
22	تساعد المشروعات الاستثمارية الرياضية في تنظيم العلاقات الاجتماعية.	4.07	0.927	6	مرتفعة
18	تقبل المجتمع للمشاريع الاستثمارية الرياضية.	4.05	0.919	7	مرتفعة
17	توافر وعي مجتمعي بأهمية الاستثمار الرياضي.	3.72	1.207	8	مرتفعة
	الجانب المجتمعي	**4.16**	**0.528**		**مرتفعة**

توضح لنا الجداول رقم (5 – 8) أن تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية بشكلٍ عام لجميع الأبعاد جاء في درجةٍ متوسطة وبمتوسطٍ حسابي (3.29)، كما توصلّت إلى أن بعد الجانب المجتمعي جاء في درجةٍ مرتفعة بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.16)، ثم جاء بعد المناخ الاستثماري بدرجةٍ متوسطة بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.06)، وحلّ في المرتبة الثالثة بعد القوانين والتشريعات بدرجةٍ متوسطة وبمتوسط حسابي (2.66)، كما أن بعد المناخ الاستثماري جاء في درجةٍ متوسطة وبمتوسطٍ حسابي (3.06)، إذ نلحظ أن العبارات المرتبطة بارتفاع مستوى التعليم والدخل وتوافر الكثافة السكانية جاءت في درجةٍ مرتفعة، وكانت المتوسطات الحسابية لاستجابات المفحوصين فيها متراوحة ما بين (4.02 – 4.19)، ممّا يدلُ على شعور أفراد العينة بأن ارتفاع مستوى الدخل والتعليم يُسهمان في نجاح المشاريعِ الاستثمارية، فمن المعروف أنّ مدن الهيئة الملكية الصناعية لديها منظومةٌ تعليميةٌ متميزة، ودائماً ما تتحصلُ على جوائزَ إقليميةٍ وعالمية في التعليم والموهبة والإبداع والابتكار، بفضلِ الاهتمام والدعم الكبير جداً من الإدارة العليا للهيئة الملكية بالتعليم، كما أن الشركات الكبرى المنتشرةِ في تلك المدن بجانب الهيئة الملكية للجبيل وينبع، تنفردُ بتقديم رواتبَ عالية ومزايا إضافيةٍ لموظفيها، الأمر الذي يدعم توافدَ ورغبةِ الأفراد بالتمركز في هذه المجتمعات، وتتفقُ هذه النتائج مع نتائج دراسة (2016) Mohammed et al. التي كشفت أن غالبية الطلاب الذين يتمتعون بوضعٍ اقتصاديٍ عالٍ، بأنهم أكثر مشاركةً في النشاط البدني، وبالتالي هناك زيادةٌ في الطلب على ممارسةِ الرياضة، مما يساعدُ على نجاح المشاريع الاستثمارية الرياضية بكثرة المستفيدين منها، ويأتي ذلك تماشياً مع دراسة الذهبي (2017) التي أشارت إلى أن فهمَ وإدراك العاملين لأهميةِ ممارسة الأنشطة الرياضية كأسلوبٍ لاستعادة حيوية الفرد للعمل بكفاءةٍ واستثمار وقت الفراغ بصورةٍ إيجابية، يُسهم في زيادة دوافع العمل والإنتاجية، وارتفاع مستوى التعليم ينعكس إيجاباً على زيادة تلك المفاهيم وتوسيعِ المدارك العقلية للأفراد.

وتُشير البيانات إلى أن العبارات المتعلقة بتناسب أعداد المشاريع وتوافر البنى التحتية والاستراتيجيات الواضحة لجدوى المشاريع الاستثمارية وطرح المنافسات بشكلٍ عادل، جاءت في درجةٍ متوسطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابيةِ لهذه العبارات بين (2.66) و(2.74)، وهذا يؤكدُ أنّ على الهيئة الملكية أن تُدركَ بأن المشاريع الرياضية القائمة تحتاجُ لإعادة دراسةٍ من كافة الجوانب؛ لتتناسبَ مع رغبات واهتمامات واحتياجاتِ المستفيدين، متفقاً ذلك مع دراسة رزق (2011)، التي أشارت إلى أن هناك مجموعة من الأهداف الاستثمارية للمؤسساتِ الرياضية، ومنها العمل على توفير احتياجات المستفيدين، متناغماً مع دراسة حماد (2016)، ودراسة عبد المنعم (2020) اللتان أكدتا على ضرورةِ الاهتمام بالبنى التحتية للمشاريع الرياضية ودعمها وتجهيزها، وأظهرت النتائج أيضاً

عدم توافر استراتيجية واضحة لإنشاء المشاريع الرياضية الاستثمارية، مؤكداً ما ذكره (2020) Ahmed في دراستهِ عن مجالات الاستثمار الرياضي في عمان، بأنه للأسف لا توجد دراسات جدوى واضحة للاستثمار في المجال الرياضي.

كما أظهرت نتائج هذا البعد بأنّ العبارات الخاصة بمساحة المدن ووجود إدارة متخصصة بالاستثمار الرياضي جاءت في درجةٍ منخفضة، حيث جاء المتوسط الحسابي بين (2.36) و(2.55)، ويرى الباحثُ بأن ذلكَ قد يكون عائداً لشعورِ أفراد العينة من المستثمرين، بأن المشاريع الاستثمارية الرياضية أقلّ بكثيرٍ من حجم مساحة المدن الصناعية، كما يعكسُ عدم وجود إداراتٍ متخصصة تقود الاستثمارات الرياضية من أصحاب الكفاءات المؤهلة، وتتفقُ هذه النتائج مع دراسة Askarzadhe (2012) التي أشارت إلى أنّ أهم العوامل الفعالة للاستثمار، هو اختيار الموقع الجغرافي، وأن يتناسبَ مع المساحة وعدد السكان، كما تسيرُ جنباً إلى جنب مع دراسة بادي (2020) بأنّ من معوقات الاستثمار الرياضي، قلة الخبرات والكفاءات الإدارية المتخصصة في المجال الرياضي.

كما يشير تقييمِ المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية لبعد القوانين والتشريعات، أن البعدَ ككل جاء في درجةٍ متوسطة وبمتوسطٍ حسابي (2.66)، كما أن المتوسطات الحسابية لاستجابات المفحوصين تراوحت ما بين (2.38 – 2.93)، ونلحظُ أن مجموعة من عباراته جاءت في درجةٍ متوسطة، وهي العبارات المرتبطة بمرونة الأنظمة الاستثمارية وتلاءمها مع المتغيرات وكذلك وجود مراجعة مستمرة لتلك الأنظمة، ممّا يشيرُ إلى أن أفراد العينة من المستثمرين يلتمسون مرونةً غير كافيةٍ في الأنظمة الاستثمارية، ويتأملون من المسؤولين بالهيئة الملكية ممثلةً بقطاعي الاستثمار والخدمات العامة مراجعة الأنظمةِ والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وتتفقُ هذه النتائج مع دراسة بابكر (2016) التي أكدت في دراسة حالة الاستثمار الرياضي، أنه يجبُ العمل على إصدارِ قوانين مرنةٍ لفتح فرص الاستثمار في المجال الرياضي، وضرورةَ تحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الرياضي.

وفي المقابل فإن العبارات الخاصة بالاستراتيجيات القانونية وتنظيمها كانت على درجةٍ منخفضة، وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (2.38) و(2.57)، وقد يعودُ ذلك إلى شعور أفراد العينة بنقصٍ كبيرٍ في اهتمام الهيئة الملكية بالجوانبِ القانونية والتشريعية المرتبطة بالمجال الرياضي، متفقةً مع دراسة شريهان (2011) التي أشارت في نتائج دراستها إلى عدمِ وجود استراتيجيات تعريفية بأهمية الاستثمار الرياضي، وأن هناك قصوراً في القوانين الخاصة بأنظمة وآليات الاستثمار في المجال الرياضي، وكذلك ما تناولته دراسة أشرف (2015) عن فرص الاستثمار، بأنه لا توجد قوانينَ وإدارات خاصة تنظم الاستثمار الرياضي داخل الأندية.

أما في بعد الجانب المجتمعي فإن البيانات تشيرُ، أن البعد ككل جاء في درجةٍ مرتفعة وبمتوسطٍ حسابي (4.16)، وأن (4) من عباراته جاءت في درجةٍ مرتفعة جداً حيث جاء المتوسط الحسابي في فئة التقدير (4.20 إلى 5.00)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.23) و(4.40)، وهي العبارات المتعلقة بإيجاد مجتمع مثقف رياضياً وتحسين المستوى الصحي للمجتمع والمساهمة في التنمية العامة ورعاية الموهوبين رياضياً، وقد يعزو الباحث ذلكَ لارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لدى عينة الدراسة، وبالتالي إدراكهم لأهميةِ الرياضة في المجتمع، وتتفقُ هذه النتائج مع نتائج دراسة رزق (2013) التي أشارت إلى أن أهداف الاستثمار الرياضي تتمثلُ في تحقيق عوائدَ اجتماعية، كرفعُ ثقافة المجتمع الرياضية والصحية، وكذلك مع دراسة العبودي (2016) التي أكدت على أن الاستثمار الرياضي يُسهم في تنميةِ البلدان والمجتمعات، إلا أنها تختلفُ مع دراسة بابكر (2018) التي أشارت إلى أن المؤسسات الرياضية لا تهتمُ برعاية اللاعبين الناشئين بالمدارس والمؤسسات التعليمية والرياضية.

من جهةٍ أخرى جاءت عدد (4) عبارات بدرجةٍ مرتفعة بمتوسطٍ حسابي ما بين (3.72) و(4.09)، وهي أن المشروعات الاستثمارية الرياضية تساعد في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وتقبل المجتمع لها، مع توافر الوعي المجتمعي، وتتفقُ هذه النتائج مع دراسة الذهبي (2017) التي أشارت إلى أن ممارسة الرياضة تُساعد على التواصل مع الآخرين، وأن الاستثمار الرياضي أصبحَ سمةً أساسيةً في المجتمعات والطلب على الرياضة يتزايدُ يوماً بعد يوم.

ويرى الباحث بأنّ مُجمل الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع التي تشكّل المناخ الاستثماري، تُعد أهم وأبرز العوامل المؤثرة في استقطاب وجذب الاستثمارات بكافة صورها، بالإضافة إلى وجودِ قوانين وتشريعاتٍ خاصة بالاستثمار الرياضي، مما جعلَ تقييم أفراد العينة لهذا الجانبين يأتي في درجةٍ متوسطة، إلا أن السعي لخلق مجتمعٍ مثقف رياضياً والحرص على تحسين المستوى الصحي ورعاية الموهوبين رياضياً، بالإضافة إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية ومساهمةُ ذلك في التنمية العامة للمجتمعات، تُعد جوانبَ أكثر أهميةً من غيرها – حسب وجهة نظر الباحث – مما جعل تقييم المستثمرين في المجال الرياضي لبعد الجانب المجتمعي يأتي في درجةٍ مرتفعة.

توصيات الدراسة:

في ضوءِ النتائج التي توصلّت إليها الدراسة، فإنها تُوصي بجملةٍ من التوصيات وهي:

1. على الهيئة الملكية للجبيل وينبع الاهتمام بتوزيعِ المشاريع الاستثمارية بالمدن الصناعية كماً وكيفاً بطريقةٍ تتناسب مع طبيعة هذه المدن ومساحاتها وعدد سكانها.
2. إعادةُ الهيكلة الإدارية بقطاع الاستثمار، ليشملَ وجود إدارات متخصصةٍ بالاستثمار في المجال

الرياضي.

3. الاهتمام بجودةِ البُنى التحتية للمنشآت الرياضية.
4. مراجعة مُستمرة للأنظمة الاستثمارية.
5. إيجادُ حزمةٍ من الحوافز والضمانات والامتيازات القانونية والإدارية للمستثمرين.
6. تأهيل الكوادر البشرية وضخّ الأموال في الاستثمار بالعنصرِ البشري، وإعطاءهِ فرصةَ لتولي مهام الاستثمار في المجال الرياضي، ممّا سيُعطي بعداً آخر في مفهوم الاستثمار.

أولًا: المراجع العربية:

إدارة الاتصال والإعلام. (2020). الصناعات. مطبعة الهيئة الملكية.

إدارة تشجيع الاستثمار. (2019). فرص الاستثمار. مطبعة الهيئة الملكية.

إدارة الخدمات العامة. (2018). الهيئة الملـــكية في سطور. مطبعة الهيئة الملكية.

أشرف، صبحي حسين. (2015). آليات تطوير فرص الاستثمار في الأندية الرياضية بإقليم كوردستان بالعراق. مجلة دار المنظومة، (24)، 163-184.

بابكر، آمال محمد. (2016). دراسة حالة الاســـتثمار في الاندية الرياضـــية محلية الخرطوم. [رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم]. قاعدة معلومات دار المنظومة. http://mandumah.com

بابكر، آمال محمد. (2018). دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في بعض ألعاب الساحة بالمنطقة الجنوبية بجمهورية العراق. مجلة الأطروحة – علوم الرياضة، 3(11)، 27 – 40.

الحربي، حذيفة إبراهيم. (2019). دراسة الاستثمار الرياضي في مديرية الشباب والرياضة في محافظة بابل. مجلة علوم التربية الرياضية، 12(5)، 63 -90.

حماد، أحمد حماد. (2016). استثمار إمكانات الهيئات الشبابية والرياضية بمحافظة الشرقية في ضوء التحولات الاقتصادية المعاصرة. [أطروحة دكتوراة غير منشورة]. جامعة بنها.

الخولي، أمين أنور. (2002). الرياضة والمجتمع ط (2). مكتبة الأسرة.

الدوسري، بادي حسيبان. (2020). معوقات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية في دولة الكويت. مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية، 17(1)، 34 – 54.

الذهبي، محمد إبراهيم. (2017). تقويم الأنشطة الترويحية للعاملين بشركة الكهرباء في محافظة الدقهلية. المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضة، (28)، 35 – 58. جمهورية مصر العربية.

رزق، محمد عبده. (2011). مقومات الاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية بمنطقة القناة. المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة، (16)، 93 – 131. جمهورية مصر العربية.

رزق، محمد عبده. (2013). مجالات الاستثمار في المؤسسات الرياضية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات في التربية الرياضية، (26)، 217- 295.

زيدان، رامي علي. (2020). العلاقة بين توزيع الاستثمارات الخاصة في المحافظات السورية وتوزيع السكان فيها. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 42(4)، 331 -344. سوريا.

سالم، محمود سالم. (2017). واقع الاستثمار الرياضي بكرة القدم بالهيئات الرياضية والشبابية بمحافظة الشرقية. مجلة بحوث التربية الرياضية، 54(100)، 30 – 49.

شريهان، يحيى محمد. (2011). تفعيل آليات جذب رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي [رسالة ماجستير، جامعة طنطا]. قاعدة معلومات دار المنظومة. http://mandumah.com

عبد القادر، مقصود. (2019). فعالية مناخ الاستثمار لجذب الاستثمار بالمؤسسات الرياضية لولاية أدرار. مجلة الإبداع الرياضي، 10(2)، 301 – 319. الجزائر.

عبد المنعم، علي سعد. (2020). معوقات الاستثمار الرياضي في ليبيا. مجلة الاجتهاد للأبحاث العلمية، (6)، 113 – 124.

العبودي، حسين كنبار. (2016). أهمية الاستثمار الرياضي في تطوير المنشآت الرياضية العراقية. المجلة العلمية للعلوم والتكنولوجية للنشاطات البدنية والرياضية، (13)، 216 – 239. الجزائر.

لونيس، نحاوة. (2020). دراسة جدوى مشاريع الاستثمار الرياضي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمديريات الشباب والرياضة شلف، مدية، سطيف. مجلة الإبداع الرياضي، 11(1)، 357 – 377. الجزائر.

المقهوي، نايف محمد. (2010). معوقات اشتراك موظفي الهيئة الملكية في الأنشطة الترويحية الرياضية بالمراكز الترفيهية بمدينة الجبيل الصناعية.[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Ahmed, Farouk. (2020). Areas of Investment in Oman Spot. Malaysian Journal of Public Health Medicine.

Askarzadhe, Khuzestan M. (2012). Effective Factors Investment of sport in Khuzestan. Annals of Biological Research.

Mohammed, A., Sami, M., Elmarsagawy, T., & Aljadaan, O. (2016). The effect of socio–economic status on the effective students participation in physical activity: A cross sectional study from Ras Al–Khaimah Medical and Health Sciences University – UEA, International journal of Physical Education, Sport and Health, 3 (2) 151 – 155.

Robert, A., & Victor, A. (2011). Financial professional sport facilities, College of holy cross department of economics faculty. research series,11 (2).

Taylor, P., & Gratton, C. (2018). The economics of Sport and Recreation–An Economic Analysis (2nd ed). Routledge Sheffield Hallam University.

Wong, R. (2013). The Investment Scale and Benefit Analysis of Public Sport Based on Quantitative Analysis. Journal of Applied Science Engineering and Technology University Nanchang China, 6 (1).

ملخص الدراسة

تقييم واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من وجهة نظر المستثمرين في المجال الرياضي

أ.د. يوسف بن عطية الثبيتي

نايف بن محمد سعد المقهوي

هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر المستثمرين في المجال الرياضي نحو واقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، من خلال التعرف على تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية من بعد المناخ الاستثماري، وبعد القوانين والتشريعات، وبعد الجانب المجتمعي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي بالطريقة المسحية، وصمّم لذلك أداةً بحثيةً تكونت من محور واقع الاستثمار بأبعاده الثلاثة وهي: بعد المناخ الاستثماري، بعد القوانين والتشريعات، وبعد الجانب المجتمعي، وتمثّل مجتمع الدراسة من المستثمرين في المجال الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية، والمدن القريبة منها، حيث بلغ عددهم (344) مستثمراً، تم استهدافهم بطريقة الحصر الشامل، وقد استخدم الباحث عدداً من الأساليب والمعالجات الإحصائية للوصول إلى نتائج الدراسة.

وبعد إجراء التحليلات الإحصائية، توصلت الدراسة إلى أن تقييم المستثمرين لواقع الاستثمار الرياضي بمدن الهيئة الملكية الصناعية جاء في درجةٍ متوسطة عند جميع الأبعاد، وبمتوسط حسابي (3.29)، إلا أنه كان هناك ارتفاع ملحوظ في بعد الجانب المجتمعي مقارنةً بباقي الأبعاد، حيث بلغ متوسطه الحسابي (4.16) في فئة التقدير (3.40 إلى أقل من 4.20).

وفي ضوء تلك النتائج، فقد أوصت الدراسة بـــأن على الهيئة الملكية الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية الرياضية، بتوزيعها بطريقةٍ تتناسب مع طبيعة مدنها، وطرح المنافسات بطريقةٍ واضحة وعادلة، إعادة الهيكلة الإدارية بقطاع الاستثمار ليشمل وجود إدارات متخصصةٍ بالاستثمار الرياضي، الاهتمام بجودة البنى التحتية، سن قوانين تشريعيةٍ خاصةٍ بالاستثمار الرياضي، مراجعة مستمرة للأنظمة الاستثمارية، زيادة المرونة بتسهيل الإجراءات الإدارية، وإيجاد حزمة من الحوافز والضمانات القانونية والإدارية.

Abstract

Evaluating the reality of sports investment in the cities of the Industrial Royal Commission from the point of view of investors in the sports field

Prof. Youssef bin Attiya Al-Thabeti

Nayef bin Muhammad Saad Al-Muqhawi

The study aimed to identify the point of view of investors in the sports field towards the reality of sports investment in the cities of the Royal Industrial Commission in the Kingdom of Saudi Arabia, by identifying investors' assessment of the reality of sports investment in the cities of the Royal Industrial Commission from the dimension of the investment climate, after the laws and legislation, and after the societal aspect, and to achieve Objectives of the study: The researcher used the descriptive approach in his study using the survey method, and for this purpose he designed a research tool that consisted of the axis of the reality of investment in its three dimensions. The study population was represented by investors in the sports field in the cities of the Royal Industrial Commission. And the cities close to it, where their number reached (344) investors.

The study concluded that the investors' evaluation of the reality of sports investment was moderate in all dimensions, with an arithmetic average of (3.29), but there was a noticeable increase in the societal aspect dimension compared to the rest of the dimensions, as its arithmetic average reached (4.16) in the rating category (3.40 to less than 4.20),The study recommended that the Royal Commission should pay attention to sports investment projects, distributing them in a way that suits the nature of its cities, paying attention to the quality of infrastructure, and enacting legislative laws. Especially for sports investment.